

كالحرية والسكون وفي الحاشية كلام تبيين والتقويض الخ  
اعلم انه اتفق على وقوع التناقض في المضامين واختلف في التصورات  
فقوله عبارة عن ثبوت شيء في كماله والوجود والناهي الموضوع  
بفويضة تمثيلية فكونها رتبة على عدم دخول التناقض في التصورات  
ويمكن ان يقال قوله ثبوت شيء في كماله يكون ثابتا لا خروجه لا  
فأول المقديتات والثاني في المقولات ومراده بالتقويض ما  
بعدم العدم والملكية لكن اتفق في العدم والملكية متبديت في الملكة  
عالمه شأنه ذلك فلا يقال للحيث ان في التقويض لا يتقدم  
ذلك الاصوليين بحيل ارباب اصول الفقه ويحتمل اصول  
الدين ولاهل المنطق اصطلاح اخر وهو انهم جعلوا المتناقضات  
اربعاً العدمان والمستقمان نفيان والتقويض والعدم والملكية وقد  
علت ما تقدم والحاصل ان الاصوليين ادرجوا المتناقضات تحت  
المقتادين والعدم والملكية تحت التقويض بل التحقيق الاخر  
ابطالي وهذا مني على عدم ثبوت الاحوال والا التحقيق انه احض  
من تقويض الوجود لانه تقويض الوجود لا وجود صادق بالعدم  
وبالواسطة عنده وهي الحال عند منتهى كالمص والحدوث تقويض  
المراده بالتقويض ما سواه فاطلاق التقويض عليه مجاز يدل  
عليه قوله ولا العدم تقويض الوجود لانه ظاهر في ان المراد  
بالتقويض المساوي له ولا يعكس عليه قوله بل التحقيق الى ان المعنى  
هذا اذا استعمل في الاطلاق اما اذا حقتنا في موصاوي فاقدم  
وكن ان تقول ان التماشي على طريق الاصوليين كما هو وهم  
فتم المتناقضين التي تسمى المضامين والتقويض وجعلوا العدم  
الملكية من مسولات التقويض فمزه الامور التي عبر عنها العدم  
من التقويض لان المقابلة فيها من مقابلة العدم للملكة وعليه  
فالتقويض للمثبت ليس بلازم ان يصرح فيه بالبقا قد بر فقوله والحده

سأله  
هذا هو  
هنا فاشارة  
اه

تقويض العدم والاحوال

تقويض العدم اي لانه الحدوث ثبوت لانه الوجود بعد العدم والتقدم  
بعد عدم على ما قاله ثم ومدلول العدم نفي لانه صفة سلب عبارة عن  
التقدم مراده بالتقدم بالعدم الذي هم وصف للتقدم ولو عر  
كما هو اوضح كان التقدم بدم من اوصاف الشخص المحدد ثم ان التقدم اعني الوجود  
بعدم عدم اصدقه بالثبوت عند القابل بالاحوال والاق ومساوية وعليه  
فالتقدم بعد عدم هو الوجود بعد عدم ولما هي الاولى اي على قوله  
اثبت الاحوال حقيقة الحدوث هو الوجود بعد عدم علمه في الحاشية  
فتفسيره بالتقدم تفسير بالعدم لصدقه على الاحوال ويستلزم سبق  
الاي يستلزم سبق العدم الى الوجود السابق على الوجود والعدم  
السابق عليه تقويض اي مساو لتقويض نفي العدم السابق الذي هو عبارة  
عن التقابل ان يقال عليه اذا كان الحدوث يستلزم ما ذكره فلا يكون  
تقويض التقدم والمساو بالتقويض كما يكون مستلزما لتقويض نفي  
التقدم لانه الوجود والعدم فتتاح الوجود كان الحدوث مساوياً للتقويض  
وهو ظاهر ان قلنا نفي الاحوال اوردنا بالوجود الثبوت كما مر من العدم  
حيث نفي الحدوث بالتقدم لانه الوجود بعد عدم الذي قيل انه حقيقة  
فيه والوجود في نفي الامر والا كان تقويض الحدوث اعني التقابل  
اصدق بالحال فليتنازل ونحو هذا الاحاد لانه لم يظهر له معني  
فيه فاذن ولا يظهر انه لم يرجع لتقويض التقدم ليشير به الى التقريبيين  
فيما تقدم والبقا عبارة الخ هو على طريق ما قلناه في التقدم وقد علمت  
ما سبق انه خلافاً للتحقيق لانه يقتضي ان العدم والتقابل ليس في صفات  
السلوب لانه نفي العدم السابق معناه الوجود المستمر في جانب الماضي  
التي غير نهاية ونفي العدم اللاحق عبارة عن الوجود المستمر في جانب المستقبل  
اي غير نهاية والتحقيق لتفسيرها بالعدم كعدم الاولوية وعدم الاخريه  
عن ثبوت العدم اي في مقابل التقابل الذي هو نفي العدم وقوله  
والتقابل الخ قد علمت ان فيه مسامحة والا حقيقة التناقض هو التقابل

سأله  
هذا هو  
هنا فاشارة  
اه